Distr.
LIMITED
E/ESCWA/SD-WOM/1998/WG.1/CP.1
13 December 1998
ORIGINAL: ARABIC

ESCWA LAS UNIFEM

THE SECOND ARAB MEETING FOR
FOLLOW-UP TO BEIJING CONFERENCE
Beirut, 12-15 December 1998

الاجتماع العربي الثاني
لمتابعة مؤتمر بيجين
بيروت، ١٢-١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

المملكة الأردنية الهاشمية
تقرير مبدئي حول
تنفيذ منهاج عمل بيجين

98-0872

ملاحظة. طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي، والآراء فيها هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الاسكوا.

المملكة الأردنية الهاشمية

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

تقريـــر مبدئي حـــول

"تنفيذ منهاج عمل بيجينغ"

مقدم إلى الاجتماع العربي الثاني
حول متابعة مؤتمر بيجينغ
١٢-١٥ كانون ثاني ١٩٩٨

بيروت

المحتويات

		الصفحة
أولا:	لمحة عامة عن الاتجاهات في تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة	١-٦
ثانيا:	التدابير المؤسسية	٧-١٠
ثالثا:	تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجينغ	١٠-١٣

أولا: لمحة عامة عن الاتجاهات في تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة.

في إطار السياسات والتوجهات العامة لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، أصبح هنالك اعتراف حكومي واضح بأهمية دورة المرأة وتعزيز دورها في كافة المجالات، بدءا من ذكر هذه القضايا في خطاب العرش والذي بموجبه يفتتح جلالة الملك الدورة العادية لمجلس الأمة كل عام، مرورا بالبيان الحكومي أمام مجلس الأمة لبعض الحكومات، حيث كان هنالك تعهد للعمل على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة، وانتهاء بالتوجه نحو تعيين نساء في مواقع صنع القرار وفي السلك القضائي.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من بعض التأخير في الانتهاء من وضع خطة العمل الوطنية في إطار متابعة تنفيذ منهاج عمل بيجينغ إلى عام ١٩٩٨، إلى أنه ومن خلال العمل على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة، بالإمكان اعتبار أنه كان هنالك عمل متواصل في مجال تحقيق المساواة والنهوض بالمرأة، حيث أن نظرة تحليلية لمحتويات الاستراتيجية الوطنية للمرأة ومنهاج عمل بيجينغ وبرنامج العمل الوطني تشير أن الجوهر واحد والهدف الأساسي هو إزالة العوائق التي تقف أمام تقدم المرأة لغايات تمكينها وسد الفجوة بين مركزها ومركز الرجل في كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. فالمحور التشريعي في الاستراتيجية الوطنية للمرأة يقابله منادة منهاج عمل بيجينغ بضمان المساواة وعدم التمييز أمام القانون وتعزيز ما للمرأة من حقوق الإنسان. أما المحور السياسي في الاستراتيجية الوطنية يقابله تأكيد منهاج عمل مؤتمر بيجينغ على ضرورة اتخاذ التدابير لوصول المرأة إلى هياكل السلطة وصنع القرار، وقد تم التأكيد على هذين المحورين في برنامج العمل الوطني.

أما المحور الاقتصادي في الاستراتيجية فيقابله مطالبة منهاج عمل بيجينغ بضرورة أن تهتم سياسات الاقتصاد باحتياجات المرأة الفقيرة وعلى ضمان حقوق متساوية للوصول إلى الموارد الاقتصادية والوصول إلى آليات ومؤسسات الادخار والائتمان، وتظهر هذه الإجراءات في برنامج العمل الوطني من خلال محور إزالة الفقر ومحور تمكين المرأة وتعزيز قدراتها الذاتية. ويركز منهاج عمل بيجينغ على اتخاذ الإجراءات لمنع العنف ضد المرأة وعلى أهمية التنشئة الاجتماعية وهذا منعكس في المحور الاجتماعي للاستراتيجية وفي محوري قضايا الأسرة وتمكين المرأة وتعزيز قدراتها في برنامج العمل الوطني.

وبينما يدعو منهاج عمل بيجينغ إلى كفالة تكافؤ الفرص التعليمية والقضاء على الأمية، والذي هو مماثل لما ينص عليه المحور التعليمي في الاستراتيجية وقد تم الأخذ بهذا في محور تمكين المرأة وتعزيز قدراتها الذاتية في برنامج العمل الوطني، أما المحور الصحي في الاستراتيجية الوطنية فيرد في منهاج عمل بيجينغ من خلال تركيزه على أهمية تعزيز البرامج الوقائية وحصول المرأة على الرعاية الصحية والمعلومات والخدمات، وبالرغم من عدم وجود محور صحي منفصل في برنامج العمل الوطني إلا أن القضايا الصحية متضمنة من خلال محاور أخرى كقضايا الأسرة وتمكين المرأة وإزالة الفقر.

وكانت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة قد قامت بالتعاون مع ممثلين عن مختلف الوزارات والمؤسسات الرسمية وممثلين عن المنظمات غير الحكومية بإعداد الخطة الوطنية الرسمية وخطة المنظمات غير الحكومية، وتعتمد القضايا الأساسية في هذا البرنامج على المحاور الاثني عشر التي تم طرحها في مؤتمر بيجينغ وذلك على النحو التالي:

١- **محور الأسرة:** يسعى المحور لمعالجة واقع المرأة في إطار دورها كعضو في أسرة، والدافع له هو توفير إطار يراعي تأثيرات الأسرة على الأهداف الخاصة بالمرأة. الكثير من هذه التأثيرات لها علاقة بالصحة والإنجاب، إلا أنها غير محصورة بها.

وبالنظر لحداثة الاهتمام بالمحور، ما زالت البنى المؤسسية غير كافية لمعالجة احتياجات المرأة كعضو في أسرة، لذلك، تتضمن قائمة المشاريع عددا من المشاريع لإقامة مؤسسات، خاصة مراكز ومكاتب خدمات للإرشاد اسري، للتأهيل نفسي، وحدات للكشف المبكر عن سرطان الثدي وعنق الرحم، كما تشمل مشاريع استحداث دور رعاية وضيافة لمتعددي الإعاقات وللأيتام، والأطفال، ونادي للطفلة الأنثى.

كما يتضمن البرنامج عددا من المشاريع المهمة لإنضاج وتوسيع أنشطة مؤسسات قائمة، منها أنشطة لتعزيز الصحة وأنماط الحياة، العناية بصحة الأم الحامل، الكشف المبكر عن سرطان الثدي والرحم، رعاية الفتيات المعاقات، بالإضافة إلى مشروع لمكافحة العنف الأسرى.

بالنسبة للدراسات، يتضمن المحور مشروعا لإجراء دراسة عن العنف ضد المرأة في الأردن، وآخر لدراسة تعاطي الشابات للمخدرات.

أما على صعيد التوعية والإعلام، فالبرنامج يتضمن ثلاثة مشاريع تركز على التوعية، مشروعا يركز على زيادة الوعي الصحي، وثاني يركز على التوعية السكانية والإنجاب، وثالث يركز على إدماج التوعية الإنجابية في برامج محو الأمية.

٢- **محور تمكين المرأة وتعزيز قدراتها:** يركز المحور على تعزيز قدرات المرأة من خلال تمكينها من الحصول على التعليم والعمل، ويسعى بذلك لمعالجة موضوعي التعلم والعمل بإطار موحد.

ويتضمن البرنامج خمسة مشاريع لإقامة مؤسسات موجهة لتمكين المرأة، أحدها إنشاء مركز خدمات استشارية للمشاريع الصغيرة وآخر لإنشاء مشاغل تدريب نموذجية للتطريز، بالإضافة إلى مشاريع لإقامة حضانات ورياض أطفال.

كما يتضمن سبعة مشاريع تدريب، تركز على تدريب النساء على مهارات محددة، تشمل التدريب على استخدام الحاسوب، مسك دفاتر المشروعات الصغيرة، تصنيع المواد الغذائية المنزلية، التدريس في المرحلة الأساسية، بالإضافة إلى مشروعا لمحو الأمية الأبجدية والتأهيل للعمل.

وعلى مستوى الدراسات، يتضمن البرنامج ثماني مشاريع لإجراء دراسات، منها مشروعين موسعين لتحديد الخصائص الديموغرافية للمرأة، في ضوء عمليتي مسح تم تنفيذهما عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ يمكن أن توفرا ملامح مهمة للظروف المعيشية للمرأة ولاشتغالها، الدراسات الأخرى المقترحة تشمل دراسة للحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص، مسح للاحتياجات التدريبية للمرأة العاملة في الدوائر الحكومية، دراستين لمتابعة خريجات التعليم الثانوي والمهني، بالإضافة إلى دراستين عن تسرب الفتيات من المدارس ومن مراكز محو الأمية.

أما على صعيد التوعية والإعلام، فالبرنامج يتضمن مشروعا موجها لتنمية الوعي المهني للمرأة.

٣- **<u>محور المساواة والعدل</u>**: يسعى المحور لتحقيق الهدف الأساس لبرامج المرأة وهو تحقيق المساواة والعدالة بشكل عام، كما يعطي أهمية خاصة لقضايا التشريع وللتوعية حول حقوق المرأة.

يتضمن البرنامج عددا من المشاريع لإقامة مؤسسات تخدم مكانة المرأة وحقها بالمساواة، منها مشروعا لإقامة مراكز إرشادية لتوعية المرأة بحقوقها، بالإضافة إلى مشاريع لإقامة مركزا لدراسات المرأة، مركزا للمعلومات والتوثيق، مراكز نموذجية للشابات، بالإضافة إلى متحفا للمرأة المسلمة.

أما على مستوى التوعية والإعلام، فالبرنامج يتضمن أربعة مشاريع موجهة خصيصا لتوعية المرأة حول حقوقها الشرعية والتشريعية، أحدها موجه خصيصا للمرأة الريفية.

وبالنسبة للدراسات، يتضمن البرنامج دراستين، أحدهما لدراسة صورة المرأة في المناهج والكتب المدرسية، وأخرى لصورة المرأة في الكتب الجامعية، وكذلك دراستين اخريين إحداهما حول واقع المرأة الريفية، والثانية حول الرياضة النسوية في الأردن، بالإضافة إلى مشروعا لإقامة قاعدة معلومات عن المرأة في المجال الإعلامي.

٤- **<u>محور المشاركة السياسية واتخاذ القرارات:</u>** الهدف الأساس للمحور هو توسيع مشاركة المرأة في عمليات صنع القرارات، وفي مختلف المجالات، ابتداء من المشاركة السياسية. ويتضمن البرنامج عددا من المشاريع الموسعة التي تجمع بين التنفيذ والتوعية في آن واحد.

بالنسبة للبناء المؤسسي، يتضمن البرنامج مشروعا لاستحداث معهد إقليمي للديمقراطية يقدم استشارات قانونية.

أما على مستوى الأنشطة الموجهة لدعم وصول النساء إلى المواقع القيادية، فالبرنامج يتضمن ثلاثة مشاريع موجهة خصيصا لدعم المرأة في الانتخابات النيابية، ومشروعا رابعا لتدريب النساء وإعدادهن للعمل السياسي، وخامسا لإعدادهن للمشاركة في الحكم المحلي، كما يتضمن مشروعين موجهين للمرأة في المواقع الإدارية يهتمان بتدريب النساء على المهارات القيادية والإدارية، وللقطاعين الخاص والعام.

وبالنسبة للنشاط الإعلامي الصرف، يتضمن البرنامج مشروعا لإصدار دليل كفاءات للمرأة الأردنية.

٥- **محور استخدام الموارد الطبيعية وحماية البيئة:** الهدف الأساس للمحور هو زيادة كفاءة المرأة في استخدام الموارد الطبيعية، وزيادة مساهمتها في تدوير وإعادة استخدام المنتجات والمباني، وكذلك تطوير وعيها البيئي.

يتضمن البرنامج مشروعا لتدريب الفتيات للعمل في مجال التوعية البيئية، وآخر لتدريبهن على إقامة مشروعات بيئية صغيرة مدرة للدخل.

كذلك، يتضمن مشاريع أخرى ذات طابع تدريبي صرف، منها مشروعا لتدريب الفتيات على استخراج الفضة من الأفلام المستعلمة، وآخر لاستغلال البيوت الريفية القديمة سياحيا، كما يتضمن مجموعة مشاريع موجهة للمرأة الريفية لتدريبها على الاستخدام الكفؤ للبيئة، كالتدريب على استخدام المبيدات والتسميد والري.

وعلى مستوى التوعية، يتضمن البرنامج مشروعا موجها خصيصا لتطوير الوعي البيئي.

٦- **محور الفقر:** يسعى المحور لمعالجة مشكلة الفقر كظاهرة متعددة الأبعاد، وهي ظاهرة تكاد تشكل حالة المرأة الريفية، والمرأة في الأحياء الشعبية، وان لم تكن محصورة بهن.

يتضمن البرنامج ٢٦ مشروعا، ١٥ منها للمرأة غير الريفية و ١١ للمرأة الريفية، وتسعى المشاريع لتريب المرأة بعضها لتأهيلها للعمل لدى آخرين وأخرى لإقامة مشاريع خاصة بها، كما تشمل مشاريع لتوفير القروض الميسرة للمرأة وأخرى لتزويدها بالتأهيل الفني والإداري.

يتضمن البرنامج ستة مشاريع لاستحداث مؤسسات لمجابهة جوانب مختلفة لظاهرة الفقر، منها مشروعا لاستحداث مركز لتدريب وتشغيل خريجات كليات المجتمع، وآخر للتنمية الاقتصادية والثقافية للمرأة الريفية، وثالث لتعليم الحرف والأعمال الصغيرة، ورابع لاستحداث مشغلا للخياطة، بالإضافة إلى مشروعا لإيجاد وحدة إقراض للمرأة، وآخر لإنشاء صندوقا لدعم المشاريع الصغيرة.

وعلى مستوى الأنشطة الموجهة لمساعدة الباحثات عن عمل، يتضمن البرنامج مشروعين لمساعدة المرأة في كيفية إقامة مشروعا خاصا بها، ثلاثة مشاريع إقراض، ١٢ مشروعا للتدريب على مهارات ومهن خاصة، كالتدريب على: تصنيع مشتقات الحنيب، تصنيع الفضة، التطريز اليدوي، خياطة الجلديات، تصنيع المنتجات الزراعية، تربية النحل، تربية الدواجن، ... الخ.

بالإضافة إلى مشاريع التدريب هذه، يتضمن البرنامج مشروعين عامين، أحدهما لخلق فرص عمل للنساء، والثاني التدريب على أنشطة مدرة للدخل. ومن المشاريع للتدريب على أنشطة مدرة للدخل، بعضها موجه خصيصا للمرأة الريفية أو من تعمل في الزراعة، وأخرى موجهة لمن لا يعملن في الزراعة.

كما يتضمن البرنامج مشروعين لدراسات، كلاهما حول المرأة الريفية، الأول لتطوير برامج الإقراض الزراعي القائمة لتحسين استفادة المرأة منها، والثاني لدراسة حاجة المرأة الريفية من المشاريع.

المحور العام: التقييم والمتابعة: يتضمن البرنامج مشروعين لتقييم ومتابعة تنفيذ البرنامج. ينص المشروع الأول على تنفيذ دراسة تقويمية لما تم تحقيقه من أهداف برنامج بيجينغ لغاية عام ٢٠٠٠، ويسعى المشروع الثاني إلى إقامة مؤتمر وطني للمنظمات الحكومية وغير الحكومية لمناقشة نتائج التقييم.

ومثل أي دولة عربية أخرى، فإن الأوضاع السياسية الاقتصادية السائدة في المنطقة تأخذ أحيانا الأولوية على قضايا المرأة في السياسات العامة، مما يؤخر بعض الشيء في اتخاذ القرارات الضرورية للنهوض بالمرأة ويسلط الضوء على اهتمامات أخرى في السياسات العامة، إلا أن هذا لا يعني أنه لم يتم إحراز تقدم على العديد من الأصعدة.

وقد يكون أهم إنجاز للأردن في مجال النهوض بالمرأة خلال هذه الفترة هو إدخال منظور الجنس في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٩-٢٠٠٣، حيث تم الاتفاق ما بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ووزارة التخطيط بعدم تخصيص قطاع منفصل للمرأة في الخطة وإنما بدمج قضاياها ضمن قطاعات الخطة المختلفة لضمان تكافؤ الفرص ما بين الرجل والمرأة في كافة القطاعات. وتنطلق الخطة في تناولها منظور الجنس باعتبار أهمية كل من دور المرأة والرجل في التنمية البشرية المستدامة وحقوق الإنسان، وتتعامل مع خصوصية قضية المرأة على أساس وجوب القضاء على كافة أشكال التمييز ضدها. واستنادا إلى هذه الخطة بالإمكان اعتبار أنه بدءا من مطلع عام ١٩٩٩ ستكون وثيقة السياسات العامة الرئيسة في الأردن مشتملة على تطبيق نهج دمج منظور الجنس في القطاعات كافة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ومن خلال مشاريع بناء القدرة التي تطبقها بعض الوزارات في الأردن مثل وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم هنالك تركيز رئيسي من خلال هذه المشاريع على دمج منظور الجنس في كافة نشاطات هذه المشاريع.

أما بالنسبة للتشريعات، فقد استمرت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بدراسة وتحليل التشريعات النافذة للتعرف على أية مواد تمييزية فيها، واقتراح التعديلات عليها ورفعها للحكومة للسير في الإجراءات التشريعية الكاملة لتعديلها. ومن ضمن التشريعات التي تم العمل على تعديلها وأخذت مجراها الدستوري الكامل منذ عام ١٩٩٥ التالي:

١.قانون العمل رقم (٨) لعام ١٩٩٦:

حيث ضمن التعديل للمرأة العاملة حق عدم تعرضها للفصل من عملها في حال حملها، بالإضافة إلى حقها في الحصول على إجازة لرعاية أطفالها ولمرافقة زوجها في حال انتقاله إلى موقع عمل آخر سواء داخل المملكة أو خارجها. كما أكد القانون على ضرورة تحديد الأعمال والصناعات والأوقات التي لا يجوز تشغيل المرأة فيها، وذلك بقرار من وزير العمل، كما تم تعديل إجازة الأمومة لتصبح (١٠) أسابيع بأجر بعد أن كانت (٦) أسابيع بنصف أجر، وكذلك فقد أمن لها القانون فترات محددة لإرضاع مولودها أثناء العمل، وضرورة توفير دار حضانة لأطفالها في نفس موقع عملها.

٢.نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨:

تم تمديد إجازة الأمومة من ٦٠ يوما إلى ٩٠ يوما مدفوعة الأجر لموظفات القطاع العام.

٣.تعليمات الأحوال المدنية رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٣ وتعليمات جوازات السفر رقم (٢) لسنة ١٩٦٩:

كفلت التعديلات الجديدة للمرأة مكاسب عدة كان من أهمها صرف دفتر عائلة لكل من المرأة المطلقة بناء على طلبها، وللمرأة الأرملة مع أولادها وذلك باعتبارها رب الأسرة، وفي حال تعدد الزوجات يتم صرف دفتر لكل أرملة مع أولادها استنادا لنفس القيد المدني للأسرة. كما وأصبح بمقدور المرأة إضافة أولادها القاصرين ممن هم دون السادسة عشر من العمر إلى جواز سفرها وبناء على طلبها ودون شرط موافقة الأب إذا لم يكونوا مضافين مسبقا إلى جواز سفر والدهم. إضافة إلى أن المرأة الأردنية وبعد زواجها من أجنبي يصرف لها دفتر عائلة باسمها ولا يضاف الزوج والأولاد إلى الدفتر لتبعيتهم إلى جنسية والدهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية قد رفعت إلى رئاسة الوزراء اقتراحات لتعديل بعض التشريعات الأخرى مثل:

١.قانون الضمان الاجتماعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨.
٢.قانون التقاعد الأردني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩.
٣.قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤.
٤.قانون جوازات السفر رقم (٢) لسنة ١٩٦٩.
٥.قانون الأحوال المدنية رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٣، والأنظمة والتعليمات الخاصة بها.
٦.قانون الأحوال الشخصية المؤقت رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦.

ثانيا: التدابير المؤسسية

إن الأساليب المستخدمة حاليا في وضع الموازنة العامة وفي إنفاقها لا تسمح برصد النسب المئوية التي ترصد للسياسات والبرامج الخاصة بالنساء، وبالتالي لا يمكن معرفة ما إذا كان هنالك أية زيادات أو تخفيضات أجريت منذ عام ١٩٩٥، وسيركز هذا الجزء من التقرير على التدابير المؤسسية فقط دون التطرق إلى التدابير المالية.

١. الهياكل والآليات

وقد كان أحد أهم التدابير السياسية التي تم اتخاذها للنهوض بوضع المرأة هو تأسيس اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة كمنبر للسياسات المتعلقة بالمرأة الأردنية بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٢، بقرار من مجلس الوزراء وبرئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، وعضوية ممثلين عن القطاعات الرسمية المعنية والأهلية الرئيسة، بهدف رفع سوية المرأة الأردنية ودمجها في قضايا التنمية، ومن خلال هذه الشراكة الاستراتيجية ما بين القطاع العام والقطاع الأهلي لغايات تحقيق أهداف يؤمن بها الطرفان، فقد أصبح هنالك آلية معتمدة رسميا لتقديم مقترحات حول السياسات التي ينبغي اتخاذها لضمان تمتع المرأة بفرص متساوية مع الرجل من حيث المشاركة السياسية والانتفاع بالخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية والطبية والتعليم والعمل وتملك العقارات.

وتأكيدا على الدور الذي تقوم به اللجنة الوطنية،ولأجل توسيع صلاحياتها لتمكينها من القيام بمتابعة منهاج عمل بيجينغ وتنفيذه، أصدر مجلس الوزراء قرارا في ١٩٩٦/٩/١٢ بتكليف اللجنة بالمهام والمسؤوليات التالية:

أ-١. وضع السياسات العامة المتعلقة بالمرأة في جميع المجالات وتحديد الأولويات والخطط والبرامج في القطاعين الحكومي وغير الحكومي.

أ-٢. متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة والعمل على تحديثها وتطويرها.

أ-٣. دراسة التشريعات النافذة وأية مشاريع قوانين وأنظمة أخرى متعلقة بالمرأة للتأكد من عدم وجود تمييز فيها ضد المرأة، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

أ-٤. اقتراح القوانين والأنظمة التي تحقق مكتسبات للمرأة أو تحول دون التمييز ضدها في جميع المجالات

أ-٥. تعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات والخبرات والقيام بالنشاطات في المجالات المحلية والعربية والدولية بكل ما يتعلق بقضايا المرأة وتحسين مكانتها.

أ-٦. المشاركة في رسم الخطط التنموية وخطط التطوير الخاصة بكل قطاع له مساس بشؤون المرأة.

أ-٧. المشاركة في اللجان والهيئات الرسمية والاستشارية التي تشكلها الحكومة في كل ما يتصل بقضايا المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر.

أ-٨. متابعة تطبيق القوانين والأنظمة للتأكد من تنفيذها بما يحقق عدم التمييز ضد المرأة وكذلك

متابعة تنفيذ السياسات والنشاطات التي جرى تبنيها في الخطط والبرامج الوطنية الخاصة بالمرأة.

أ-٩. تشكيل شبكة اتصال فيما بين اللجنة والوزارات والمؤسسات العامة للعمل مع اللجنة الوطنية في تحقيق أهدافها.

أ-١٠. تشكيل لجنة من المنظمات النسائية غير الحكومية تدعى (اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية) وتحدد أهدافها ومهامها ووسائل عملها بتعليمات تصدرها اللجنة الوطنية.

ب- تعتبر اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بالأنشطة النسائية وشؤون المرأة وعلى الجهات الرسمية كافة الاستئناس برأي اللجنة الوطنية قبل اتخاذ أي قرار أو إجراء يتعلق بذلك.

ج- يناط باللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة تمثيل المملكة في الهيئات والمؤتمرات واللقاءات المحلية والعربية والدولية المتعلقة بشؤون المرأة.

د- ترفع اللجنة توصياتها وتقاريرها إلى رئيس الوزراء لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

وكانت اللجنة في عام ١٩٩٣ قد وضعت أول استراتيجية وطنية للمرأة في الأردن، بمشاركة جميع القطاعات الرسمية والأهلية المعنية بقضايا المرأة في مختلف أقاليم المملكة. وتنطلق هذه الاستراتيجية بشكل رئيس من أحكام الدستور الأردني والميثاق الوطني، وترتكز على مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع العربي، وتضمنت ستة محاور رئيسة هي المحور التشريعي، والاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والتعليمي، والصحي.

ويقوم جهاز الأمانة العامة للجنة بتنفيذ أعمال اللجنة من خلال التعاون والتنسيق مع ثلاث مجموعات رئيسة منبثقة عن اللجنة الوطنية هي: اللجنة القانونية، واللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية وشبكة الاتصال مع المنظمات الحكومية، وفيما يلي نبذة عن كل من هذه الجهات:

أ. تتشكل اللجنة القانونية المنبثقة عن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة من عدد من القانونيات والقانونيين الذين يقومون بمراجعة شاملة للتشريعات والقوانين الأردنية بهدف تحديد تلك التي تشتمل على تمييز ضد المرأة أو إجحاف بحقوقها وذلك تمهيدا لوضع التعديلات القانونية اللازمة على هذه التشريعات ومن ثم إقرارها من قبل اللجنة الوطنية تمهيدا لمناقشتها وإقرارها من مجلس الأمة الأردني.

ب. وتضم اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية ممثلات عن أهم التنظيمات النسائية الأردنية، وتهدف هذه اللجنة إلى التنسيق ما بين جميع المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال المرأة لتلافي الازدواجية، خاصة في تنفيذ خطة العمل الأردنية لما بعد بيجينغ، وفي تنظيم آليات العمل كمجموعات ضاغطة لتطبيق السياسات والتشريعات التي تقترحها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

ج. تتكون شبكة الاتصال مع القطاع الحكومي من عدد من العاملات والعاملين من أصحاب القرار في وزارات ومؤسسات الدولة وذلك بالتنسيق المباشر مع الوزراء والأمناء العامين فيها. ويقوم أعضاء هذه الشبكة بتزويد اللجنة بالمعلومات المتعلقة بأوضاع المرأة في

القطاع الحكومي وذلك لمساعدتها على رصد المعيقات والمشاكل تمهيدا لتطوير السياسات والتشريعات اللازمة لمعالجة تلك المعيقات. كما يتم عن طريق أعضاء هذه الشبكة رصد مدى تطبيق ما يختص بالجانب الحكومي في منهاج العمل الدولي لمؤتمر بيجينغ والاستراتيجية الوطنية للمرأة.

٢. تنسيق الجهود

أما بالنسبة للترتيبات التي اتخذت لتنسيق الجهود المختلفة لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع ، فتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة قد قامت بمشاركة العديد من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية بوضع برنامج العمل الوطني للنهوض بالمرأة الأردنية في إطار متابعة تنفيذ خطة العمل وتوصيات المؤتمر الدولي الرابع للمرأة – بيجينغ ١٩٩٥– الذي يهدف بمجمله إلى أن تصبح المرأة الأردنية جزءا لا يتجزأ من التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ويؤكد هذا البرنامج على ضرورة الاندماج الكامل للمواطن، وبصورة متساوية بين الجنسين، في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يؤكد على أهمية تقليص الفجوة بين الاعتراف بحقوق المرأة ودورها الذي تتضمنه النصوص والتشريعات والقوانين وبين الممارسة الفعلية للمجتمع تجاه المرأة وواقع وضعها الشخصي وفي مؤسسات المجتمع المختلفة.

ويركز برنامج العمل هذا على قضايا رئيسة، تعتمد بشكل أساسي على المحاور الاثني عشر التي تم طرحها في وثيقة بيجينغ، حيث تشتمل هذه القضايا التالي: المساواة والعدل وحقوق المرأة، تمكين المرأة وتعزيز قدراتها الذاتية، المشاركة السياسية واتخاذ القرارات، قضايا الأسرة، إزالة الفقر، المساهمة في استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها وحماية البيئة. وتعتبر وثيقة برنامج العمل هذا ترجمة للالتزامات التي قدمها الأردن في مؤتمر بيجينغ، وقد تم إعدادها من خلال عملية كبيرة امتدت لأكثر من سنتين وكانت جهدا مشتركا للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة كآلية لهذا الحوار، وسيتم تنفيذ هذا البرنامج بصورة مشتركة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية مما سيقوي روابط العمل وعلاقاته بين الجهتين، أما بالنسبة لمتابعة المؤتمرات العالمية الأخرى، فمثلا، قامت وزارة التنمية الاجتماعية بتشكيل لجنة عليا لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية مكونة من أصحاب القرار في العديد من الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني، انبثق عنها لجنة تنفيذية قامت بوضع خطة عمل لتنفيذ إعلان القمة، وتم إقرار هذه الخطة من اللجنة العليا وتم رفعها إلى رئاسة الوزراء لإقرارها.

٣. دور المنظمات غير الحكومية

ومما سبق، يتبين أن المنظمات غير الحكومية هي شريك كامل للمنظمات الحكومية إن كان على مستوى اتخاذ القرار، وذلك من خلال عضوية تلك المنظمات في اللجنة الوطنية والتي تعتبر الآلية المناط بها متابعة مؤتمر بيجينغ، إضافة إلى شراكتها في تخطيط البرامج. وكما سبق ذكره، فإن الشراكة الاستراتيجية ما بين القطاعين الحكومي والأهلي في اللجنة الوطنية، تعطي المنظمات غير الحكومية دور رئيس في هذا المجال. إلا أن الشراكة هذه لا تنحصر فقط بمجال متابعة مؤتمر بيجينغ،

وإنما تتعداها إلى اتخاذ دور فاعل ورئيس في كافة الأنشطة المتعلقة بالمرأة، وكان أحدث مثال على هذه الشراكة الأسلوب التي انتهجته اللجنة الوطنية بإعداد تقرير الأردن الثاني حول اتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث تم وضع تقرير حكومي وغير حكومي مشترك، وكان لكل من القطاعين الحكومي وغير الحكومي دوره الكامل في التعبير عن رأيه وتم صياغة التقرير بشفافية كاملة لتعبر عن وجهات النظر كافة، وبهذا يكون الأردن أحد الدول القليلة التي قامت بتقديم مثل هذا التقرير الموحد.

وبالنسبة لوضع برنامج العمل الوطني، فقد تم بداية تشكيل فريق من الخبراء لإعداد أوراق عمل حول المواضيع الحاسمة التي اعتمدت في مؤتمر بيجينغ، ومن ثم نوقشت أوراق العمل هذه من خلال اثني عشر ورشة غطت جميع محاور منهاج عمل بيجينغ، وبناء على ورشات العمل هذه تم إعداد خطة عمل المنظمات غير الحكومية والتي تضمنت توصيات المشاركات في ورش العمل.
وتقوم اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية بتنفيذ خطة العمل هذه مع التركيز كل عام على عدد محدد من المحاور.

ثالثا: تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجينغ

قبل البدء بوصف السياسات والبرامج والمشاريع والممارسات المبتكرة التي تم تنفيذها في الأردن، لا بد من إعطاء خلفية نظرية لبرنامج العمل الوطني والعوامل المؤثرة والسياسات التي تم اعتمادها في تصميم برنامج العمل

الإطار النظري

استندت برامج العمل الدولية على استراتيجيات عمل تغيرت مع نضج الخبرة، ركزت الاستراتيجيات الأولى على "إزالة المعوقات" التي تحول دون تحقق العدالة والمساواة، وخاصة في مجالات التشريع، التعليم، العمل، والصحة، وكذلك على التوعية والإعلام والدراسات وإقامة البنى المؤسسية كأدوات تغيير مهمة. وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق نتيجة إزالة الكثير من المعوقات المهمة، خاصة في مجال الصحة والتعليم والعمل والقوانين، تبين بأن إزالة المعوقات لا يكفي لضمان استفادة النساء منها، استدعى اكتشاف هذا القصور في استراتيجية إزالة المعوقات إلى استبدالها باستراتيجية "التمكين" للتركيز على زيادة القدرات الذاتية للمرأة للاستفادة من الفرص التي تتوفر لها ولخلق فرص جديدة.

تبنى الأردن هذه الأهداف والاستراتيجيات وسعى للاستفادة من الجهود الدولية في تحديد أهدافه ووضع خططه الوطنية، كما سعى للتعاون إقليميا ودوليا، لتحقيقها.

وقد أثمرت جهوده في تحقيق تغير مهم في وضع المرأة، خاصة في مجالات الصحة والتعليم، والى حد اقل في مجالي العمل والتشريع، في حين بقي التقدم محدودا في مجال صنع القرارات والمشاركة

في الحياة العامة، كما أثمرت عن تحقق تراكم مهم في الدراسات والإحصاءات والبنى المؤسسية والتوعية والإعلام في الكثير من المجالات، إلا أن هذا التقدم ما زال دون الطموح، وتستمر أوضاع المرأة في الأردن تستدعي مواصلة الجهود لمعالجة مجالات القصور.

ويمكن أن نعزو التقدم الذي حصل في الأردن إلى مجموعة أسباب بعضها يتعلق بواقعية الأهداف وتوفر الإمكانات لتحقيقها، وكذلك إلى تطابق أهداف برامج المرأة مع أهداف التنمية القومية عموما. وهو ما نتلمسه من مراجعة النتائج الخاصة بالصحة والتعليم: فقد أعطت خطط التنمية القومية للأردن أولوية عالية للتعليم والصحة، وأدى وجود خطة واضحة لتحسين واقع المرأة في هذه المجالات إلى تسخير الطاقات للاستفادة من خطط التنمية الوطنية، مما انعكس على التحسن الملحوظ في هذه المؤشرات.

أما الأسباب الأهم للتعثر الذي حصل، والتي اقتضت أن تتم مراعاتها في تصميم برنامج العمل الوطني، فهي:

١. محدودية إمكانات الأردن، ليس فقط الاقتصادية بل المؤسسية أيضا، مقارنة مع حجم الأعباء الملقاة على عاتقه، وقد اقتضى ذلك ترتيب الأهداف في أولويات تراعي الإمكانات المؤسسية المتاحة. من النتائج الأهم لهذه المشكلة هي الانتشار غير المتوازن للتقدم الحاصل في مجال معين على مدى الدولة، والذي نلاحظه في التعليم والصحة، ولكنه غير محصور بهما، فقد أدت محدودية الإمكانات إلى اختلاف معدلات التحسن الذي حصل من منطقة إلى أخرى، فبقيت بعض المناطق، خاصة الريفية والنائية، تعاني من اوجه تخلف يزيد كثيرا عن المتوسط الوطني، نتيجة أخرى لمحدودية الإمكانات هي التباين في النضج المؤسسي، حيث تمكنت بعض المؤسسات والمنظمات من توفير بنى ودراسات وإحصاءات وكوادر جيدة، في حين ما زالت غيرها تعاني من محدودية هذه المستلزمات.

هذا الوضع استدعى أن يراعي البرنامج الوطني هذا التمايز في نضج البنى المؤسسية والاعتماد على المؤسسات نفسها لتساهم في تحديد أولوياتها وأنشطتها في ضوء قدراتها، مع مساعدتها لإنضاج بنائها المؤسسي، كما استدعى تركيز الجهود في محاور رئيسية محدودة العدد، للحيلولة دون تبديد الطاقات وتمييع الأهداف الأهم.

٢. الأثر الكبير والمصيري للعوامل السياسية والاقتصادية الوطنية، والذي انعكس على مدى تحقيق الأهداف المعتمدة: فقد أسهمت الحروب التي مرت بها المنطقة في تدنية الأهداف الخاصة بالمرأة ضمن سلم الأهداف والأولويات الوطنية، ثم إلى تقييد مدى دعم والتزام القيادات السياسية بالأهداف الخاصة بالمرأة. الشيء ذاته ينطبق على اثر العوامل الاقتصادية: فسبب مهم للقصور في تحقيق بعض الأهداف هو الوضع الاقتصادي العام للأردن، والذي تأثر سلبا وبشكل موسع بالأزمات الاقتصادية الدولية، ويمكن أن نعتبر الأوضاع الاقتصادية سببا مهما لمحدودية التحسن في معدلات الاشتغال بين النساء، وفي ازدياد أعداد النساء دون خط الفقر، كما اثر الوضع الاقتصادي على الأهداف الأخرى من خلال تقليص الموارد المالية.

ما زالت هذه العوامل ذات وزن كبير وتأثير مصيري، واستدعت بالتالي أن يراعي برنامج العمل الحالي الواقع الاقتصادي للأردن، وكذلك الاعتماد بالدرجة الرئيسية على الإمكانات الذاتية للنساء والأجهزة الحكومية وغير الحكومية، كما استدعت تقليص الاعتماد على الدعم المباشر إلى الحدود الدنيا وللقضايا الأهم.

٣. الأثر الكبير للعوامل الاجتماعية والثقافية في تنفيذ أهداف المرأة وفي استفادة النساء مما تحقق: فالمجالات التي حصل فيها التقدم الأكبر هي المجالات التي تطابقت فيها أهداف المرأة مع أهداف الأسرة، كما هو الحال بالنسبة للصحة والتعليم، أما المجالات التي حصل فيها التقدم الأقل، كالعمل، وكذلك، والى حد اكبر، قوانين الأحوال الشخصية، فهي المجالات التي جاءت فيها الأهداف الخاصة بالمرأة متعارضة مع الوضع الاجتماعي السائد، فقد أدى هذا التعارض إلى الارتباك والتعثر في تنفيذ هذه الأهداف وفي استفادة النساء من المعوقات التي تمت إزالتها.

ابرز هذا الوضع الحاجة لضرورة معالجة الأبعاد الخاضعة للعوامل الاجتماعية والثقافية في إطار ومحور يساعد في مجابهة التناقضات المحتملة، وهو ما استدعى تضمين البرنامج محورا خاصا بـ "الأسرة" يسمح بمعالجة هذه القضايا المتداخلة.

٤. التداخل الكبير بين العوامل المختلفة الخاصة بالمرأة، مما يقتضي معالجتها بشكل متكامل متعدد الأبعاد وليس كعوامل متقطعة، هذا واضح بالنسبة لهدفي التعليم والاشتغال مثلا: فعلى الرغم من أن الهدف من التعليم هو ليس فقط التأهيل للعمل المدر للدخل، إلا أن الاشتغال لمن تحتجن إليه يمثل هدفا أساسيا في بلد كالأردن ذات الإمكانات الاقتصادية المحدودة والذي ما زال لا يوفر رعاية اجتماعية كافية. ولكن الذي حصل للمرأة في الأردن هو أن التعليم، بما في ذلك التعليم المهني، لم يضمن للمتعلمة فرصة للعمل، بل سبب لها احباطات إضافية، الشيء ذاته ينطبق، والى حد اكبر واكثر تعقيدا، على مشكلة ازدياد عدد الفقراء: فأهداف التشغيل لم تراعي التأثيرات المتداخلة لمجموعة عوامل اجتماعية واقتصادية، كلية وجزئية، مما أدى إلى حصول ارتفاع في أعداد المشتغلين وأيضا في أعداد الفقراء.

هذا الوضع أكد مرة أخرى على ضرورة معالجة الأهداف المعقدة في إطار متعدد الأبعاد، مما استدعى معالجة قضايا التعليم والعمل في محور واحد، ثم إضافة محور خاص بالفقر لمعالجة الأبعاد المتداخلة والمعقدة لهذه الحالة الإنسانية الخطيرة والمعقدة.

٥. طبيعة الإطار الدولي لمعالجة واقع المرأة، والذي ركز على ملامح دولية مشتركة، فأهمل الخصوصيات الإقليمية والمحلية، والتي هي بالغة الأهمية للمنطقة العربية، خاصة في مجال الأحوال الشخصية، لهذه الخصوصيات أبعاد إقليمية استدعت أن تعطي الأولوية للمعالجة ضمن إطار من التعاون الإقليمي.

وبالنظر للأولوية العالية التي تعطيها الدول العربية لموضوع "الأسرة" كوحدة اجتماعية، وللرعاية الاجتماعية كمسؤولية للدولة، ثم للأبعاد المعقدة المحتملة لهذه الاهتمامات على المرأة، كان من الضروري أن تتم معالجة الأهداف الخاصة بالمرأة ذات الانعكاسات الأسرية ضمن إطار الأسرة وفي إطار من التعاون العربي يهتم بالخصوصيات العربية في هذا المجال ويضمن أن تعالج هذه الخصوصيات في إطار منسجم مع الأولويات الدولية.

اقتضى التحليل أعلاه اعتماد السياسات التالية في تصميم برنامج العمل:

١- تركيز عدد المحاور إلى عدد اقل مما جاء في برنامج العمل الدولي (برنامج بيجينغ)، لإبراز الأبعاد الأهم وتجنب بعثرة الجهود، فتقرر أن يتضمن ستة محاور تستوعب الأهداف المهمة للأردن من برنامج بيجينغ هي: الأسرة، التمكين، المساواة والعدالة، المشاركة في صنع القرارات، الفقر، وحماية البيئة.

٢- اختيار المحاور بحيث تسمح بالمعالجة متعددة الأبعاد للقضايا المتداخلة، وهو الحاصل بالنسبة لمحاور الأسرة، الفقر، المساواة والعدالة.

٣- حصر العمل الذي يتطلب مجهود تصحيحي تعويضي ودعم سياسي مباشر في مجال مشاركة المرأة في صنع القرارات وفي الحياة العامة.

٤- إعطاء اهتمام خاص للأولويات والخصوصيات الوطنية والإقليمية، خاصة في حال اختلافها عن الأولويات الدولية، كما بالنسبة لقضايا الأسرة، بالإضافة إلى الفقر والبيئة.

٥- استمرار الاعتماد على المؤسسات القائمة، مع مراعاة التباين في نضج الخبرة لديها، ومساعدتها في إنضاجها.

UNESCWA LIBRARY
20006610